

خيارات نظم سعر الصرف و مدى تأثيرها على اقتصاديات الدول: دراسة حالة الدول العربية

الأستاذ برياطي حسين جامعة حسينية بن بوعلي الشلف

الأستاذ زيدان محمد جامعة حسينية بن بوعلي الشلف

ملخص:

لقد أدت العولمة إلى تغيير توجهات السياسات الاقتصادية لعدة دول، فالضغوطات التي تمارسها العولمة على الدول الناشئة بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة تزيد من فعالية وإيجابيات تبني سياسة اقتصادية ملائمة، وتزيد من سلبيات تبني سياسة اقتصادية غير ملائمة، ولا تكون هنالك سياسة اقتصادية ملائمة أو فعالة بدون نظام صرف ملائم م فاختيار نظام صرف ملائم يسمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ على تنافسية الدولة، ولكن تجارب الدول سابقا خاصة الأزمات التي عرفتتها بعض دول الأسواق الناشئة ولدت صراعا حادا بين الاقتصاديين حول العوامل المحددة للاختيار الملائم لنظام الصرف بحيث أن هذه العوامل تتحدد بمرور الوقت وتطور الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدولة إلى جانب حركة رؤوس الأموال والمبادلات التجارية للدولة وطبيعة الصدمات التي تتعرض لها.

الكلمات المفتاحية : نظام سعر الصرف ، نموذج مندل فلننج ، التضخم ، النمو الاقتصادي .

Résumé :

La mondialisation a conduit à l'évolution des tendances économiques de plusieurs pays, de sorte que les pressions exercées par la mondialisation sur les pays émergents en général et les pays Arabes en particulier; augmentent les avantages et l'efficacité de l'adoption d'une politique économique appropriée, et accroît les inconvénients de l'adoption d'une politique économique inappropriée, car on peut pas avoir une politique économique appropriée ou efficace sans avoir adopté un régime de change optimal qui permet d'atteindre la stabilité macro-économique et le maintien de la compétitivité pays , mais les expériences antérieures des pays en particulier les crises vécues par certains pays émergents ont généré des conflits aigu entre les économistes sur les facteurs qui déterminent le choix du régime de change optimal vu que ces facteurs sont reconstituées au fil du temps suite a l'évolution des caractéristiques structurelles et économiques du pays et la mobilité des capitaux ainsi que les échanges commerciales du pays et de la nature des chocs

Mots-clés: Régime de taux de change, Modèle Mendell Fleming, L'inflation, La croissance économique.

Abstract :

Globalization has led to changing economic trends of several countries, so the pressures exerted by globalization on emerging countries in general and Arabs states particularly; increase the effectiveness and advantages of adopting appropriate economic policy and increase of the downsides of adopting an economic policy inappropriate and there are no appropriate economic policies or effective without appropriate exchange system.

So, selection of an appropriate exchange system allows to achieve macroeconomic stability and maintaining the competitiveness of the state, but the experience of countries previously ,private crises that have defined ,some of the emerging market countries, generated a sharp conflict among economists about the specific factors to choose the appropriate exchange system ,so that these factors are replenished over time and the evolution of structural and economic characteristics of the state as well as the movement of capital and trade of and the nature of the chocks that exposed.

Keywords: Exchange rate regime, Mendel Fleming model, Inflation, Economic growth.

مقدمة:

لقد تطورت أنظمة سعر الصرف تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة و خاصة بعد انهيار نظام بريتون وودز سنة 1973، ففي بداية القرن العشرين كان الخيار الوحيد المتاح للدول هو نظام الصرف الثابت (قاعدة الذهب)، ولكن بعد انهيار هذا النظام أصبحت للدول حرية في تبني نظام صرف خاص بها، فتعددت خيارات نظم سعر الصرف مع مرور السنوات من الأنظمة الثابتة و صولا الى أنظمة الصرف المرنة (Bord 2004) والتي يمكن حصرها عموماً في ثلاث أنظمة رئيسية هي: أنظمة صرف ثابتة، أنظمة صرف وسيطية، وأنظمة صرف مرنة، فنتيجة لتعدد خيارات نظم سعر الصرف وحرية الدول في الخيار تولد صراع بين الاقتصاديين في قضية التحكيم بين أنظمة الصرف الثابتة وأنظمة الصرف المرنة و التي طرحت منذ القسم في الأدبيات الاقتصادية وكان هنالك عدة تيارات اقتصادية مفسرة لهذه القضية، أولها بالاعتماد على عمل (Friedman 1953) و (Mundell 1960) حيث ربطوا نظام سعر الصرف بتحقيق هدف الاستقرار و تحقيق أهداف الحكومة ومحاولة وضع قواعد للسياسة الاقتصادية خاصة في مجال الصرف، أما التيار الثاني بقيادة كل من (Lapan et Enders 1980) و (Helpman 1981) و (Obsfeld et Rogoff 1998) فحاولوا تجاوز اقتصادي التيار الأول عن طريق تعديل المعايير المحددة لاختيار نظام سعر الصرف الملائم، ذلك بإدخال مفهوم الصدمة (داخلية، خارجية، حقيقية، مالية) و اضافة معيار الرفاهية و تعديل أهداف الحكومة، لذلك تعد مسألة اختيار نظام سعر الصرف الملائم لأي اقتصاد من أصعب المشاكل التي تواجه الاقتصاديات الدولية، نظراً لأهمية هذا الاختيار من جهة ومن جهة أخرى تأثيره على الاداء الكلي للاقتصاد، ففي 1999، 2003، 2009 أصدر صندوق النقد الدولي ثلاث دراسات تحليلية لكل من

(Mussa et al., 2000; Rogoff et al., 2004; Gosh, Ostry and Tsangarides 2010)

بيّنت تأثير نظام سعر الصرف المتبنى على الاداء الكلي (التضخم، النمو الاقتصادي، تجنب الأزمات المالية.... الخ)، فمسألة الاختيار هذه كانت دائماً موضوع نقاش حاد و تضارب بين الاقتصاديين لتحديد العوامل الرئيسية التي تطورت كثيراً في السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات المالية الحادة التي عرفتتها معظم الدول و المتعلقة أساساً بعدم ملائمة نظام سعر الصرف المتبنى لهيكلة اقتصادها، و استمرارية التحول في أنظمة سعر الصرف نتيجة التباين في ادائها بين مختلف الدول، فحسب (Frankel 1999) لا يوجد نظام سعر صرف مثالي يناسب كل الدول وفي كل الأوقات ولكن هناك نظام سعر صرف مثالي خاص بكل دولة، لهذا في السنوات الأخيرة عمل العديد من الاقتصاديين على حصر أهم العوامل الرئيسية التي تحدد الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف و التي تأخذ بعين الاعتبار هيكلية الاقتصاد، و نوع الصدمات التي يواجهها الاقتصاد، ودرجة الانفتاح المالي و الاقتصادي الدولي، هذا كله من أجل مساعدة الدول في اختيار نظام سعر صرف ملائم خاص بها.

إشكالية البحث :

إن التغيرات التي عرفها النظام النقدي الدولي سمحت بظهور خلاف حول أمثلية نظام سعر الصرف خاصة بعد ظهور أو حدوث أزمات الصرف في الدول الآسيوية ودول أمريكا اللاتينية، بحيث عومت هذه الدول عملاتها نتيجة للأزمات التي عرفتتها وتبنت دول نامية أخرى نظام صرف ثابت مثل : استونيا، وحققت دول أوروبية وحدة نقدية فيما بينها، فكل هذه الخيارات تدفعنا إلى دراسة كل نظام صرف بإيجابياته وسلبياته من المرن إلى الثابت مروراً بنظام الصرف الوسيط، فكل هذه

الخيارات كانت تهدف إلى مواجهة الحركية المتزايدة لرؤوس الأموال والآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف، بحيث تعد سياسات أسعار الصرف من ضمن السياسات الفعالة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني و مواجهة الصدمات الاقتصادية، و التحكم في معدلات التضخم، تصحيح الاختلالات الهيكلية، والحفاظ على القدرة التنافسية للدولة.

بناءً على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

❖ **ما هو نظام سعر الصرف الملائم لإدارة أسعار الصرف بالنسبة للدول العربية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟**

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، والتي تتمثل في:

- 1- الحرية الكاملة للدول بصفة عامة في اختيار نظام سعر الصرف الملائم الذي يعمل على تحسين قدرتها التنافسية.
- 2- أحسن نظام للصرف يعطي قدرة تنافسية للاقتصاد يتمثل في نظام الصرف المرن وفقاً لتداعيات المؤسسات النقدية الدولية وتوجهات مختلف الدول المتقدمة.

- 3- سياسة سعر الصرف تعد من ضمن السياسات الفعالة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.

أهداف البحث : يهدف هذا البحث إلى توضيح أهمية الاختيار الأمثل لنظام سعر الصرف في مواجهة الصدمات الاقتصادية و التحكم في معدلات التضخم وتصحيح الاختلالات الهيكلية والحفاظ على القدرة التنافسية للدولة ، كما يهدف هذا البحث إلى التعرف او دراسة الاختيار الأمثل لنظام سعر صرف لبعض الدول العربية .

منهج البحث: اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل واستقراء المعطيات والمعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات.

المحور الأول : أنظمة سعر الصرف

1- نظام الصرف الثابت (Régime de change fixe):

في نظام الصرف الثابت يتم ربط العملة الوطنية وتثبيتها بقيمة تعادل مقابل عملة أجنبية أو بسلة من العملات الأجنبية حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة فاختيار عملة الربط لبلد معين يتم استناداً إلى المعرفة بالعملة أو العملات التي تعقد بها معظم صفقات هذا البلد، ففي الحقيقة لا يكون سعر الصرف المحدد ثابتاً بصفة دائمة حيث أن السلطات النقدية تثبت العملة وتغير قيمة تعادلها عند الضرورة ، فمن أجل العمل الجيد لنظام الصرف الثابت يجب على الدولة أن تلتزم التزاماً كلياً بالدفاع على قيمة تعادل العملة سواء في حالة تعرضها لصدمات داخلية أو خارجية وأن تتوفر أو يكون لديها احتياطي صرف كافي من أجل رد عمليات المضاربة ضد العملة، كما تستطيع تغيير قيمة تعادل عملتها فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من سعر صرفها فإنها تقوم بإعادة تقييمها بما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط أو التثبيت وهي أهم الصور أو الحالات التي يكون عليها نظام الصرف الثابت :

1-1) أسعار صرف ثابتة بحق (Régime de change fixe pur):

وفي هذه الحالة تلتزم السلطات النقدية أو البنك المركزي التزاماً كلياً بالحفاظ على قيمة سعر الصرف المثبتة وتتدخل بشراء وبيع العملات الأجنبية اللازمة للحفاظ على القيمة المثبتة.

1-2) صندوق الإصدار أو (مجالس العملة) (caisse d'émission) :⁸

وهو نظام نقدي بموجبه تلزم دولة ما وبصفة صريحة منصوص في القانون بصرف عملتها الوطنية بمعدل ثابت مقابل عملة صعبة، هذا التعهد أو هذا الالتزام يفرض قيودا على السلطة التي أصدرت هذه العملة من أجل ضمان الالتزامات التي يفرضها القانون وهو يتميز بعدة خصائص أهمها :

- الكتلة النقدية المتداولة يجب أن تكون مضمونة بقيمة تفوقها أو تساويها على الأقل من احتياطات الصرف (احتياط العملة التي يتم الربط بها مثل الدولار). لا تستطيع السلطات النقدية إصدار مزيد من النقود دون أن تزيد مقابله نسبة احتياطاتها من عملة الربط، ولا تستطيع تمويل عجز الميزانية ومساعدة المؤسسات المهددة بالإفلاس).

1-3) اتحادات العملة : Union Monétaire :

ويعد من الحالات الأكثر ثبات وصرامة بحيث أن أسعار صرف الدول الداخلة في هذا الاتحاد تكون غير قابلة للتغير فيما بينها⁹، فقد تكون الدولة عضوا في اتحاد نقدي أو عضو في آلية تعاون نقدي اتخذ عملة مشتركة، أي توجد وحدة نقدية تعتبر العملة الوحيدة التي يحدد بها معدل الصرف في الدولة وبالتالي يتم التنازل عن العملة المحلية وتبني عملة أجنبية أخرى مثل (الدولة).

2- نظام الصرف المرن أو العائم : (Régime de change flottant) :

- ومن مؤيدي نظام الصرف المرن الاقتصادي فريدمان Friedman فهو يقول أن نظام الصرف المرن يتفوق على نظام الصرف الثابت ، فهذا التفوق يكمن في أن مرونة سعر الصرف تحقق هدفين أساسيين هما :

- تجارة دولية بلا حدود.

- الحرية لكل بلد في اختيار السياسة أو الطريقة التي تحقق الاستقرار والتوازن الداخلي للبلد.

فهدف كل نظام نقدي دولي حسب فريدمان هو تشجيع وقيام تجارة متعددة الأطراف بدون حواجز والشرط الأساسي للسير الحسن لهذه التجارة هو الحرية في تحويل العملات والأداة الأساسية لتحقيق التوازن هي حرية حركة رؤوس الأموال، بحيث يضع فريدمان ثقة كبيرة في المضاربة التي تعمل على التعديل أو التحقيق التوازن (La spéculation stabilisatrice)¹⁰.

- فنظام الصرف المرن يترك تحديد أسعار الصرف إلى قوى السوق بالكامل ومع مرور الزمن يتغير سعر الصرف بين عملتين تبعا لتغيرات عرض العملتين المعنيتين والطلب عليهما ويؤدي ذلك نظريا إلى الحصول على سعر صرف متوازن مما يعطي

⁸ Samia Kazi Aoul : « la crise Argentine 1998-2001 : le rôle des institutions financières internationales dans la gestion de la crise » édition HCCI, Paris, Octobre 2001, P20. Disponible sur le site : www.HCCI.gouv.fr/lecture/etude.

⁹ Amina Lahrèche-Révil : « les régimes de change » édition la Découverte, collection Repères, Paris, 1999, P94.

¹⁰ Marie – Thérèse, Boyer- Xamheu, Ghislain- deleplace : « changes flexibles ou étalon international, les leçons de l'histoire » traduction de l'ouvrage de Milton freindman : « Episodes in Monetary History » New York : Harcourt Brace Jovanovich 1992, édition DUNOD, Paris, Novembre 2002, P03-04.

الدولة الحرية بمتابعة السياسات المحلية المطلوبة من دون قيود خارجية فتتحسن العملة عندما ترتفع قيمتها (زيادة الطلب عليها) وتراجع عندما تنحسر من قيمتها (ينخفض الطلب عليها) وهناك كذلك حالتين أو صورتين لنظام الصرف المرن :

1-2) نظام الصرف المرن الحر (التعويم الحر) :

ففي حالة التعويم الحر يتم تحديد سعر الصرف حسب تقلبات العرض والطلب¹¹، أي أن قيمته تتحدد في السوق وكل تدخل في السوق من طرف السلطات النقدية لا يهدف إلى التأثير على معدل الصرف وإنما من أجل الحيلولة دون التقلبات غير المرغوبة وليس هدفها أن يكون معدل الصرف في مستوى معين.

2-2) نظام الصرف المرن المدار (التعويم المدار) :

وهنا كذلك يتم تحديد سعر الصرف في السوق حسب العرض والطلب على العملة ولكن يتميز هذا النظام (التعويم المدار) عن التعويم الحر أنه يسمح بتأثير السلطات النقدية على تحركات معدل الصرف بتدخلاتها الفعالة في سوق الصرف دون تخصيص ودون إعلان مسبق عن مسار معدل الصرف.

3- نظام الصرف الوسيط :

ومن مؤيدي هذا النظام الاقتصادي Krugman 1992 وWilliamson 2000 بحيث يبيون أن نظام صرف وسيطي يعتبر أحسن من نظام صرف ثابت أو نظام صرف مرن¹²، فنظام سعر صرف وسيطي هو مزيج بين نظامين (نظام الصرف الثابت ونظام الصرف المرن) فهو يأخذ الاستقرار من نظام الصرف الثابت واستقلالية السياسة النقدية من نظام الصرف المرن، ولنظام الصرف الوسيط كذلك عدة أشكال أو صور :

1-3) نظام صرف قابل للتعديل : « Adjustable Peg » :

وهو نظام صرف ثابت ولكن قابل للتعديل في حالة إذا ما حدث اختلال كبير للميزان التجاري ويسمح بتعديل فروقات التضخم بين الدولة ودولة الربط ويتميز بثلاث خصائص¹³ :

- 1 - الدولة هي الوحيدة التي لها صلاحية تعديل قيمة تعادل العملة المثبتة؛
- 2 - يتم اتخاذ قرار تعديل العملات من طرف مجموعة من الدول من خلال مفاوضات جماعية؛
- 3 - يتم دراسة المؤشرات الاقتصادية الهامة : مثل نتيجة ميزان المدفوعات مؤشر الأسعار ... إلخ للسماح للدولة بتقدير والتنبؤ بنسبة التعديل ووقت تطبيق التعديل.

2-3) الربط المتحرك : Parité glissante (ou Crawling Peg) :

ويعتبر كذلك نظام صرف ثابت مثل نظام الصرف القابل للتعديل، ولكن هنا تنص سياسة الصرف على قيام الدولة بتخفيضات بصفة متكررة ولكن بنسبة صغيرة كل شهر أو أسبوع أو كلما كان ذلك ضروريا حسب معايير وشروط محددة، ويتم تعديل قيمة العملات أوتوماتيكيا وذلك بترجيح الأسعار بالمؤشرات.

3-3) الربط بسلة العملات :

¹¹ "مفاهيم ومصطلحات" تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2005، ص 237.

¹² Marie Thérèse, Boyer Xamheu, Ghislain. Deleplace : Opcit, P05.

¹³ Pierre salles : « Problèmes économique généraux », Macro économie 2. Édition DUNOD 6ème édition, Paris, 1986, P315-316-317

وفي هذا النظام يتم ربط العملة المحلية بسلة من العملات وليس بعملة أجنبية واحدة، فإما أن تختار الدولة أن تربط عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من عملات لأكثر الدول الاقتصادية وأهم العملات العالمية لكل منها وزن معين أو تختار ربط عملتها بسلة من عملات أهم الشركاء التجاريين للبلد.

3-4) منطقة محددة أو ثابت مع هامش أو منطقة مستهدفة : ففي هذا النظام تحدد الدولة الحد الأعلى والحد الأدنى الذي يمكن أن يبلغه سعر الصرف، فتسمح له بالتقلب في حدود هذا الهامش ولا تتدخل الدولة طالما لم يتجاوز الهامش المحدد ولكن تتدخل الدولة (السلطات النقدية) لمنع تجاوز سعر الصرف الهامش المحدد.

4- إيجابيات وسلبيات نظام الصرف الثابت :

4-1) الإيجابيات :

إن اعتماد نظام صرف ثابت يقدم الفوائد التالية :

إعطاء ثقة بالعملة الوطنية لكونها مربوطة بعملة أخرى قوية أو بسلة عملات.

يسمح نظام الصرف الثابت بتفادي التقلبات الكبيرة لأسعار الصرف التي عادة ما تكون لها عواقب سلبية، وذلك بالتدخل الدائم للبنك المركزي في أسواق الصرف شراء أو بيعاً للعملة المحلية أو العملة الأجنبية حتى يبقى سعر الصرف للعملة الوطنية محافظاً على قيمته المحددة أو لا يتجاوز الهامش المحدد¹⁴.

درجة الخطر تميل إلى الانخفاض فيما يتعلق بالعقود المالية والتجارية، فهو يعطي نوعاً من الضمان للمصدرين والمستوردين لإسليم صفقات أو عقود على المدى الطويل والمتوسط ضد مخاطر تقلب أسعار الصرف، فقد ساهم في زيادة وتطور نمو وتيرة التجارة الدولية بصفة كبيرة حتى نهاية الستينيات¹⁵.

انخفاض تكاليف المبادلات أو التحويلات (coûts de transaction) بالنسبة للاستثمار والعمليات التجارية الدولية فالمستثمرين والمعاملون الاقتصاديون ليسوا بحاجة إلى التغطية ضد مخاطر الصرف.

يسمح بتحقيق معدل منخفض للتضخم خاصة إذا تم ربط العملة المحلية بعملة دولية لها نسبة تضخم منخفضة وعلى الدولة إتباع سياسات نقدية وضريبية انكماشية.

زيادة النزعة إلى السيطرة على المؤشرات الاقتصادية الأساسية : وجود إرادة حقيقية عند هذه الدول التي تعتمد نظام صرف ثابت تهدف إلى تقارب وتلاقي مؤشرات الاقتصاد الأساسية (أسعار، عجز الميزانية) مع المؤشرات الاقتصادية الأساسية للدول التي تم اتخاذ عملتها كمرجع للتثبيت.

5-2) السلبيات:

اعتماد نظام الصرف الثابت له كذلك نتائج سلبية أهمها : خسارة استقلالية السياسة النقدية فالدولة تصبح خاضعة للسياسة النقدية للدولة صاحبة العملة المرجعية، وتفقد السلطات النقدية التحكم في أسعار الفائدة للتأثير على الاقتصاد الوطني.

¹⁴ حسان خضرم، « تنمية المشاريع الصغيرة » ، المعهد العربي للتخطيط الكويت، ص 05.

¹⁵ Pierre salles : « Problèmes économique généraux », OPCIT, P315-316-317.

في ظل هذا النظام يجب على البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملات الصعبة من أجل التدخل لحماية والحفاظ على قيمة تعادل العملة المثبتة الحفاظ على قيمة تعادل ثابتة للعملة قد لا يعكس غالباً الواقع الاقتصادي وبالتالي تكون الدولة المتبعة لنظام الصرف الثابت معرضة لأزمات نقدية.

إن الاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة يكون له تكاليف فهذا يعني تصخير إيرادات التصدير إلى استثمارات ضعيفة المردودية (سندات الخزينة الأمريكية غالباً) وهو ما ينقص من الاستهلاك والاستثمار المحلي، وتدفع الدولة سعر فائدة عالي على السندات التي تباعها للحصول على العملة الصعبة¹⁶.

مدة التعديل، بحيث أن السلطات النقدية لا تلجأ في حالة اختلال ميزان المدفوعات إلى عملية التخفيض للتعديل، وإنما تضع سياسة ميزانية انكماشية أو تطبق مراقبة الصرف ثم إذا لم تنجح هذه السياسات فإنها تلجأ إلى التخفيض، فإذا خفضت سعر صرف عملتها متأخرة فهذا التخفيض سيزيد من حدة الاختلال وتزيد من حدة التضخم إلى جانب أنها تؤثر كثيراً على احتياطات الصرف نتيجة زيادة المبالغ المخصصة للدفاع عن قيمة تعادل العملة، وفي نظام صرف ثابت الصدمات الخارجية تمتص عن طريق التغير في الأسعار والأجور.

5- إيجابيات وسلبيات نظام الصرف المرن :

5-1) الإيجابيات¹⁷ :

إن اعتماد نظام صرف مرن يقدم الفوائد التالية :

تعويم العملة يسمح بإعطاء صورة حقيقية عن الاقتصاد ويسمح بالوصول إلى سعر التوازن.

البنك المركزي غير مجبر بالاحتفاظ باحتياطات صرف كبيرة لأن تقلبات سعر الصرف تسمح بتنقل وحركة لرؤوس الأموال التي تعدل آلياً ميزان المدفوعات، وبالتالي عدم تدخل البنك المركزي من أجل مساندة سعر صرف العملة المحلية.

لا يشجع على المضاربة لكونه يجعلها معتمدة أكثر على المصادفة.

الانتقال الدولي لموجات التضخم يصبح محدوداً فارتفاع المستوى العام للأسعار لأي دولة كانت يسمح بانخفاض عملتها وهذا الانخفاض يسمح بتغطية التضخم ويسمح بالحفاظ على التوازن التجاري.

يعطي للدولة استقلالية في السياسة النقدية المتبعة.

فهذه الإيجابيات تجعلنا نقول أن نظام الصرف المرن هو النظام الأمثل ولكن هو كذلك له سلبياته.

5-2) السلبيات¹⁸ :

حسب فريدمان هناك ثلاث انتقادات أساسية وجهت إلى نظام الصرف المرن هما :

¹⁶ Blayne Haggart : « les régimes de Taux de change : les choix Possibles », Publication du gouvernement du CANADA (service des dépôts) Octobre 1999 .p5

site : dsP-Pwgs.c.gc.ca/collection-r/LOPBDP/BP/pcb-FHTLM9914.

¹⁷ Loukas Stemitsiotis : « taux de change de référence et système monétaire internationale », édition Economica, Paris, 1992, P41-42.

¹⁸ Marie – Thérèse, Boyer- Xamheu, Ghislain- deleplace : « changes flexibles ou étalon international, les leçons de l'histoire » traduction de l'ouvrage de Milton freindman : « Episodes in Monetary History » New York : Harcourt Brace Jovanovich 1992, édition DUNOD, Paris, Novembre 2002, P41- P51.

5-2-1) أسعار الصرف المرنة تزيد من درجة عدم التأكد أي عدم الاستقرار :

إن أسعار الصرف المرنة تتميز بعدم الاستقرار وكثرة التذبذب، وبالتالي لا يمكن اتخاذ قرارات مستقبلية إلى جانب زيادة مخاطر الصرف بالنسبة للمستوردين والمصدرين مما يدفعهم إلى تغطية صفقاتهم ضد المخاطر وذلك باللجوء إلى مختلف أسواق الصرف الآجلة مما يجبرهم على تحمل نفقات إضافية مقابل التغطية ضد مخاطر الصرف إلى جانب الصعوبات التي تجدها الدول ذات نظام صرف مرن في اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة التضخم.

5-2-2) أسعار الصرف المرنة والأسعار المحلية :

تؤثر أسعار الصرف المرنة على الأسعار المحلية بحيث أنه لو حصل للدولة أن حققت عجزا في ميزان المدفوعات فهذا ما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها حسب آلية عمل أسعار الصرف المرنة وهو ما يجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة مقارنة بأسعار السلع المحلية وهو ما يدفع إلى تحفيز الصادرات وتقليل الواردات لارتفاع أسعارها، ولكن قد لا تستطيع الدولة في بعض الأحيان الاستغناء أو التقليل من السلع المستوردة لعدة أسباب فهذه الزيادة في أسعار السلع المستوردة تزيد في التكلفة المعيشية أو تخفض من القدرة الشرائية للمواطنين وهذا ما يدفع للمطالبة بزيادة الأجور والدخول فيما يعرف بجدال "أسعار، أجور"، فزيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية وربما تفوق زيادة أسعار السلع المستوردة مما يؤثر على تنافسية المنتجات المحلية.

5-2-3) أسعار الصرف المرنة ومدة التعديل :

الانتقاد الثالث وهو المدة اللازمة التي تستغرقها أسعار الصرف المرنة للتعديل الاختلال وفقا لآلية عمله، بحيث في حالة أسعار السلع المستوردة فإنه يلزم وقت للمستهلك لتغيير سلوكه الاستهلاكي وإحلال السلع الأجنبية بالسلع المحلية التي هي منخفضة الأسعار حتى يتم تقليل الواردات، ولكن هذا الوقت يختلف من سلعة إلى أخرى بحيث تختلف أذواق المستهلكين ورغبتهم، إلى جانب نوعية السلعة هذا من جهة أو في حالة انخفاض سعر صرف العملة المحلية ومن جهة أخرى فإن تحويل موارد الإنتاج من الاستهلاك المحلي إلى الإنتاج لغرض التصدير يستغرق وقت، بحيث يلزم زيادة الموارد الإنتاجية والبحث عن أسواق خارجية لتصريف المنتجات المحلية وإقناع الزبائن الجدد بتغيير سلوكهم الاستهلاكي، ونفس الشيء يحدث بالنسبة لإحلال السلع المستوردة فيلزم وقت لكي تنتج دولة سلع كانت تستوردها من قبل بحيث تستغرق وقت لإقامة قطاع صناعي جديد.

المحور الثاني: عوامل ومعايير اختيار نظام الصرف الملائم

1- نموذج مندل فلمنج لاختيار نظام سعر الصرف :

ويعتبر نموذج مندل فلمنج من أهم النماذج في مجال دراسة اختيار نظام سعر الصرف فقد اقترح روبرت مندل (1961) وجون فلمنج (1962) الأخذ بعين الاعتبار حركة رؤوس الأموال فيعتبر نموذج مندل فلمنج كتكملة أو امتداد لنموذج (ISLM) الذي يدرس التوازن بين الاستثمار والادخار من جهة، ومن جهة أخرى بين العرض والطلب على النقود وزيادة على ذلك فهو يأخذ بعين الاعتبار كذلك ميزان المدفوعات (BP) أي على نموذج (IS-LM-BP) ككل فهو نموذج سهل وينطبق على مختلف أنظمة سعر الصرف وفق درجات مختلفة لحركية رؤوس الأموال، وقد سمح نموذج مندل فلمنج إلى الوصول إلى ثلاث نتائج هامة أهمها :

1- معرفة تأثير السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية وسياسة الميزانية) في كل نظام صرف.

2-الثلاثية المستحيلة.

3-منطقة العملة المثلى.

1-1 تأثير السياسات الاقتصادية (السياسة النقدية وسياسة الميزانية) في كل نظام صرف:

الجدول(01) : فعالية كل من السياسة النقدية وسياسة الميزانية في ظل مختلف أنظمة الصرف ومختلف درجة حرية رؤوس الأموال

نوع الاقتصاد		عدم حرية أو ضعف حرية رؤوس الأموال		حرية حرية رؤوس الأموال	
السياسة الاقتصادية الكلية		نظام صرف ثابت	نظام صرف مرن	نظام صرف ثابت	نظام صرف مرن
سياسة الميزانية	غير فعالة إلى قليلة الفعالية	فعالة إلى جد فعالة	فعالة إلى جد فعالة	فعالة إلى جد فعالة	غير فعالة إلى قليلة الفعالية
سياسة النقدية	فعالة في المدى القصير غير فعالة على المدى الطويل	فعالة	غير فعالة	فعالة إلى جد فعالة	فعالة إلى جد فعالة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على كتاب :

D. Adel ben Youssef : « cours de macroéconomie Approfondie : Mundell – Fleming I » Université de Paris sud 11, 2007. P01-07,
site : www.benyoussef.net/fr/documentsdecours/macroeconomie.

1-2- الثلاثية المستحيلة Triangle d'incompatibilité :

إن أهم نتائج نموذج مندل فلمنج ما يعرف بالثلاثية المستحيلة فحسب مندل كل دولة تسعى إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية هي :

1-لعمل على حرية حركة رؤوس الأموال وإلغاء تدابير مراقبة الصرف.

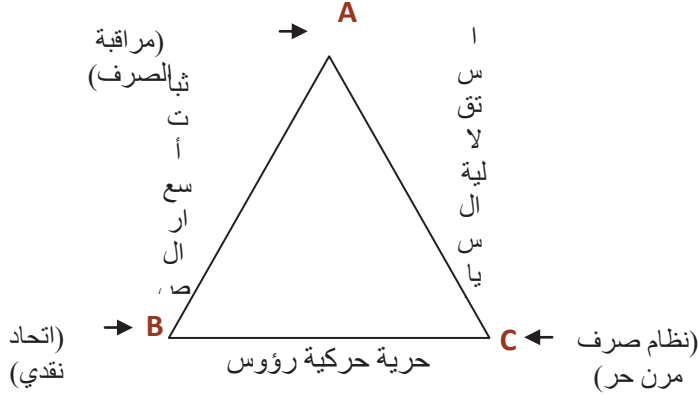
2- أن يكون لها نظام صرف ثابت.

3-أن تكون لها سياسة نقدية تؤثر على درجة أو مستوى النشاط الاقتصادي.

ولكن وفقا للثلاثية المستحيلة من المستحيل على أي بلد أن يحقق الأهداف الثلاثة معا ولكن بإمكانه تحقيق هدفين اثنين من الثلاثية التالية :

1-استقلالية السياسة النقدية ، 2-حرية انتقال رؤوس الأموال ، 3- استقرار أسعار الصرف .

الشكل (01) : الثلاثية المستحيلة



Source: Paul krugman ; Maurice Obstfeld ; Marc Melitz ; Gunther capelle ; Matthieu Gozet : « Economie internationale »; édition Pearson Education ; France 9em édition ; 2012 , 561.

(A) : مراقبة الصرف : ويكون عن طريق اشتراك كل من ثبات أسعار الصرف واستقلالية السياسة النقدية؛ (B): اتحاد نقدي : ويكون عن طريق إلغاء استقلالية السياسة النقدية وحرية حركية رؤوس الأموال مع ثبات أسعار الصرف؛ (C): نظام صرف المرن : حرية حركية رؤوس الأموال مع مرونة أسعار الصرف تسمح بتحقيق استقلالية السياسة النقدية. فيبقى أمام الدول سوى القيام باختيارين من الخيارات الثلاثية فلا يمكنها تحقيق استقلالية السياسة النقدية مع حرية حركية رؤوس الأموال إلا بمرونة أسعار الصرف ولا يمكنها تحقيق استقلالية السياسة النقدية واستقرار أسعار الصرف مرة واحدة إلا بمراقبة حركية رؤوس الأموال وبالتالي دائما يعقق هدفين من الأهداف الثلاثية .

ووفقا لهذه النظرية انتعشت قاعدة الذهب في ظل حرية حركية رؤوس الأموال وثبات أسعار الصرف لأن الاستقلال النقدي لم يكن ذا أهمية كبيرة، وانهارت القاعدة الذهبية فيما بين الحربين لأن السياسة النقدية الموجهة نحو تأمين العمالة أصبحت تكتسب أهمية، وفي ظل نظام بريتون وودز كانت هناك استقلالية نقدية وأسعار صرف مربوطة مع مراقبة حركة رؤوس الأموال، وفي عالمنا اليوم وفي ظل الحركة المتزايدة لرؤوس الأموال فإن الثلاثية المستحيلة تجعل الاختيار يدور حول الاتجاه إلى نظام سعر صرف ثابت (اتحادات عملة، أو الدولار) أو الخيار الثاني وهو التعويم، وهو ما تفعله البلدان المتقدمة اليوم فهي إما تعوم عملتها أو تتجه إلى اتحادات للعملة وهي النتيجة الثالثة لنموذج مندل فلمنج.

1-3- منطقة العملة المثلى : Zone Monétaire Optimal :

وتعرف منطقة العملة المثلى على أنها منطقة م ن الأمثل أن تكون لها عملة واحدة وسياسة نقدية واحدة وهناك ثلاث مفاهيم وضعت من طرف ثلاثة اقتصاديين لإنشاء اتحاد نقدي يتسم بأسعار صرف جامدة تماما بين أعضائه وهم :

- MUNDELL 1963¹⁹ : ويضع مندل حركية عوامل الإنتاج خاصة اليد العاملة كشرط أساسي لتحقيق منطقة اقتصادية مثلى لأنه لا يستطيع تصحيح العجز عن طريق خفض سعر الصرف، ولكن يتم بانتقال عوامل الإنتاج فأى اختلال داخل المنطقة ينتج عنه حركة رؤوس الأموال واليد العاملة لإعادة التوازن بين العرض والطلب وفي حال غياب حركية عوامل الإنتاج فإن المنطقة الاقتصادية غير مثالية.

- MAC KINNON²⁰ : وهو يضع كأساس لمنطقة نقدية مثلى إضافة إلى حركية عوامل الإنتاج درجة انفتاح الاقتصاد فبقدر ما يكون الاقتصاد منفتح بقدر ما يكون للصرف الثابت مزاي لأنه يسمح باستقرار الاقتصاديات المتعرضة لتقلبات الصرف وذلك من خلال النسبة : السلع المبادلة / PNB.

- KENEN (1969)²¹ : إضافة إلى العوامل الأخرى أضاف KENEN كشرط أساسي لمنطقة نقدية مثلى هو تنوع منتوجات المنطقة من خلال توزيع الصدمات على كافة أعضاء المنطقة أو الاتحاد وانتقدت هذه النظرية من خلال التجربة الأمريكية التي تتميز بالتخصص.

● إلى جانب هذه العوامل الأساسية لتحقيق منطقة عملة مثلى، هناك التكامل المالي الذي يعتبر كذلك من أهم شروط منطقة عملة مثلى الذي يؤمن التحويلات المالية الضرورية لتعديل الاختلالات خاصة المتعلقة باختلالات ميزان المدفوعات.

● فحسب رأي مندل على العالم أن يكون على شكل منطقة عملة مثلى له عملة موحدة ، ولكن هذا الرأي هو صعب التحقيق في غياب إرادة سياسية قوية تحقق ذلك فقبل خلق اتحاد نقدي يجب أن تكون منطقة آمنة فهو يرى في عالم اليوم من المحتمل حدوث حروب وأزمات دولية وعليه فالنظام النقدي الدولي المعاصر لا يمكنه أن يستمر إلا إذا اعتمد على معدن ثمين (مثل الذهب ويمكن الاعتماد عليه كأصول احتياطية) ولكن هذا الاقتراح ليس له أي علاقة بالقاعدة الذهبية التي سادت قبل الحرب العالمية الأولى، فمندل يرى أن نظام بريتون وودز لم يكن سيئا وإنما السبب في انهياره هو رفض الولايات المتحدة الأمريكية رفع سعر الذهب وهو مما جعل الع لاقية بين الدولار والذهب غير متوازنة وليس لعدم ملائمة سعر الصرف الثابت، فلو رفعت الولايات المتحدة الأمريكية سعر الذهب لا استمر نظام بريتون وودز 20 أو 30 سنة أخرى²².

2-العوامل والمعايير المحددة لاختيار نظام سعر الصرف :

يعتبر اختيار نظام ملائم لسعر الصرف من القرارات المشابهة التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عددا كبير من العوامل ذات الصلة فيما بينها ، فلقد تطور اختيار نظام سعر الصرف تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ففي بداية القرن 20 كان الاختيار

¹⁹ Mundell Robert A : « A theory of optimum currency areas », American economic reviews, vol 51;1961, P112-117.

²⁰ McKinnon R : « Optimum currency areas », American economic reviews, vol 53;1963, P117-131.

²¹ Kenen Peter B : « Theory of Optimum currency areas :an electric view », Monetary problems in the international economy ,University of Chicago ;1969, P25-31.

²² - Laura wallace : « Un économiste en avance sur son temps Robert Mundell », Revue finances et développement ; FMI ;septembre 2006, P06

site internet : <http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2006/09/pdf/People.pdf>

واضح وهو ثبات أسعار الصرف أما اليوم فالاختيار هو أكثر تعقيدا بحيث أصبح أمام الدول خيارات عديدة لأنظمة الصرف ، ويكون الاختيار حسب الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة وقدرة تحملها للصدمات التي تتعرض لها وهناك عدة دراسات حاولت حصر أهم العوامل الداخلة في تبني نظام الصرف الملائم وتقدير مدى فعاليتها ومن أهم العوامل التي يتم على أساسها اختيار نظام لسعر الصرف ما يلي :

2-1) مصادر الصدمات ودرجة حركية رؤوس الأموال²³ :

فحسب تحليل مندل فلمنج (1963) فيرجع الاختيار بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن إلى مصادر الصدمات، حقيقية كانت أو اسمية، ودرجة حركية رؤوس الأموال . ففي الاقتصاد المفتوح الذي يتسم بحركية رؤوس الأموال، يوفر سعر الصرف المرن الحماية من الصدمات الحقيقية، مثل التغير في الطلب على الصادرات أو في معدلات التبادل التجاري، وذلك لأن سعر الصرف المرن يسهل الملائمة بين الناتج الحقيقي الإجمالي (والقطاعي) والصدمات الخارجية، خاصة عندما تكون الأجور والأسعار المحلية بطيئة التغير، وبالمثل، يمكن أن تؤدي أسعار الصرف الحقيقية المرنة إلى تغيرات في خيارات الاستهلاك والادخار والإنتاج وتحويل الإنفاق، فمثلا، (عند انخفاض أسعار النفط العالمية) يمكن أن يؤدي الانخفاض الاسمي إلى زيادة في الأسعار المحلية للسلع المصدرة والمستوردة، وتخفيض الأجور الحقيقية بما يتلائم مع الانخفاض في الطلب على العمالة، وفي مقابل ذلك ففي البلدان التي بها أسعار صرف غير مرنة والتي تمر بمحنة الصدمات السلبية الحقيقية فإنها تتمتع عن طريق التغير في الأسعار والأجور ولكن في بعض الأحيان لا تتغير الأجور وبالتالي لا يمكن تخفيضها وذلك تحت تأثير النقابات العمالية وبالتالي تظهر اختلالات تؤدي إلى ظهور عمليات مضاربة على العملة. ويتم اختيار نظام الصرف الثابت في حالة تعرض الدولة لصدمات اسمية مثل : تحول في الطلب على النقد، فأسعار الصرف الثابتة تسمح بتعديل الكميات، مثل التغيرات في الاحتياطات الدولية التي ينجم عنها تغيرات في عرض الأموال، بوصفها نمطا من التكييف للصدمات الاسمية الخارجية أو الداخلية.

إن اختيار نظام ملائم لسعر الصرف حسب معيار مصدر الصدمات ودرجة حركية رؤوس الأموال معيار غير واضح وذلك لعدم قدرة السلطات النقدية والمالية على تحديد مصدر وطبيعة الصدمات إلى جانب أنهم يفتقرون على معلومات عن طابع واستمرار المصدر المحلي مقابل المصدر الخارجي للصدمات وعن التفاعل بين أوجه التشوه المحلي والخارجي فإن الخيارات لا تكون واضحة.

2-2) حجم البلد :

فحسب هذا المعيار فنجد أن البلدان التي قد تسمح لعملائها بالتعويل المستقل هي البلدان ذات الحجم الاقتصادي الكبير والتي عادة ما تحتل التجارة الخارجية فيها قطاعا صغيرا نسبيا، ولها درجة عالية من الترابط الدولي، أما إذا كان حجم البلد الاقتصادي صغيرا، فما عليها إلا تبني نظام صرف ثابت²⁴، ويتم ربط عملات هذه الدول ذات الحجم الاقتصادي الصغير بعملات أهم الشركاء التجاريين لها، فإذا كانت تتعامل أكثر مع الولايات المتحدة الأمريكية فيتم ربط العملة المحلية بالدولار، أما إذا كانت تتعامل تجاريا بنسبة كبيرة مع دول الاتحاد الأوروبي فيتم ربط العملة المحلية باليورو،

²³ ناصر سعدي : خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية " تعقيب في ندوة : "نظم وسياسات أسعار الصرف"،

إصدارات مجلة جسر التنمية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط- الكويت، نوفمبر 2003 ، ص 65-66.

²⁴ محمود حميد : "مدخل التحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000، ص 71.

أما البلدان التي تتميز بنمط متنوع للتجارة فتميل إلى ربط عملتها بسلة من العملات لأهم شركائها التجاريين أو بسلة الحقوق السحب الخاصة.

2-3) التضخم : وهو كذلك من أهم العوامل الأساسية في اختيار نظام سعر الصرف، فقد دلت تجارب بعض الدول التي عرفت مستوى تضخم عالي، أن تثبيت سعر صرفها أي إتباع نظام صرف ثابت قد نجح في تخفيض مستوى التضخم الذي عانت منه هذه الدول، مثل (دول أمريكا الجنوبية).

ففي بيئة يسودها التضخم الشديد مثلما كان عليه الحال في معظم البلدان في التسعينات والثمانينات كان ينظر إلى الربط بعملة بلد ينخفض فيه مستوى التضخم على أنه آلية التزام مسبق تركز عليها التوقعات التضخمية، وقد بينت دراسة أجراها (Lys) Levy-yeyati and sturznegger مع التصنيف على أساس قانوني خاص بصندوق النقد الدولي لثلاث فئات عامة : نظام التعويم، نظام وسيطي، نظام الربط، فوفقا للتصنيف على أساس قانوني توجد في البلدان التي تأخذ بنظام التعويم معدلات تضخم عالية تليها في ذلك البلدان التي تأخذ بنظام الربط التي يوجد فيها أدنى معدلات التضخم، أما البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي فهي التي يوجد فيها أكبر معدلات التضخم عن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم ونظام الربط، وهو ما يجعلنا نستنتج أن نظام الربط أو ثبات أسعار الصرف يؤدي إلى تضخم أقل . وحسب دراسة أخرى قام بها (Reinhardt and Rogoff) مع التصنيف على أساس فعلي توصلوا إلى أن نظام صرف مرن لا يقتزن بارتفاع معدل التضخم مثل ما توصل إليه (Lys) مع التصريف على أساس قانوني²⁵، فقد لقيت قضية التعويم الدعم من عدة دراسات بشأن فعاليتها وذلك من خلال وضع سياسات محلية تؤدي إلى تخفيض التضخم وإلى توقعات طويلة الأجل بتضخم منخفض وذلك عن طريق وضع أهداف لتخفيض التضخم كإستراتيجية محلية للالتزام المسبق.

2-4) النمو الاقتصادي : فحسب دراسة (Lys) تبين أن البلدان التي تأخذ بنظام التعويم حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي تم تليها البلدان التي تأخذ بنظام الربط، وبعد ذلك في الأخير يحدث نمو أقل في البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي، أما حسب تصنيف خاص بصندوق النقد الدولي فهو يشير إلى أن البلدان التي تأخذ بنظام وسيطي يحدث بها أعلى نمو، وأن البلدان التي تأخذ بالتعويم يحدث بها نمو أقل.

2-5) النضج المالي : ويقصد بالنضج المالي أن يكون للبلد أسواق مالية مفتوحة وعميقة وعملة مستقرة وسلامة مالية، فعند تحليل تطور النظام النقدي الدول توصل الاقتصاديون إلى أهمية الضعف المالي والأزمات المالية في التأثير على نظام سعر الصرف، فالكثير من البلدان الناشئة تعاني من الضعف المالي وقد يكون لها تاريخ من التضخم المرتفع والتسيب المالي، فلا يكون بوسعها أن تقتض بعملاهما على الأجل أو أن تقتض على الصعيد الخارجي إلا بعملات أجنبية مثل الدولار. وهذا ما يعرض هذه البلدان إلى مشاكل خطيرة فيما يتعلق بأجال الاستحقاق وعدم تناسب العملات، مما يعرضها لأزمات سواء التي تأخذ بنظام التعويم أو تلك التي تأخذ بثبات نظام سعر الصرف.

²⁵ مايكل بوردي : "المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " مداخل في ندوة : "نظم وسياسات أسعار الصرف " ، إصدارات مجلة جسر

التممية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، نوفمبر 2003 ص 36-37.

فالفارق المميز الرئيسي فيما يتعلق باختيار نظام سعر الصرف بين البلدان الأساسية والبلدان الهامشية في الماضي، أو البلدان المتقدمة والبلدان الناشئة في الوقت الحاضر هو النضج المالي ويعني ذلك القدرة على إصدار أوراق مالية دولية بالعملة المحلية، فمعظم البلدان التي نجحت في الأخذ بنظام التعويم كانت أكثر تقدماً مالياً من تلك التي لم تنجح في التعويم. وعلى بقية البلدان تحقيق النضج المالي وما لم تحقق ذلك فستتبع ترتيبات صرف وسيطية مع مراقبة حركية رؤوس الأموال.

فحسب توصيات صندوق النقد الدولي إضافة إلى العوامل الرئيسية المؤثرة في اختيار نظام ملائم لسعر الصرف المذكورة، هناك درجة تنوع الصادرات والواردات وهيكل الاقتصاد، فمهما يكن النظام المختار لسعر الصرف فإنه يجب أن يتماشى مع السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية وأن تعلن السلطات بشفافية أهداف سياساتها والوسائل والطرق المتبعة للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

الجدول (02): أهم العوامل والمعايير المؤثرة في اختيار نظام الصرف الملائم

حجم و درجة انفتاح الاقتصاد	كلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كلما كانت نسبة التجارة كبيرة و بالتالي ملائمة نظام سعر الصرف الثابت لهذا النوع من الاقتصاد بسبب انعدام أو انخفاض تكاليف المبادلات أو التحويلات الدولية و نقص المخاطر المتعلقة بها
مستوى التضخم	إذا كان للدولة مستوى تضخم أعلى من مستوى تضخم شركائها التجاريين فعلى الدولة اختيار نظام صرف مرن من أجل مواجهة الصدمات الخارجية
الصدمات داخلية/خارجية	إذا كان اقتصاد دولة مندمج و يتميز بحركية كبيرة لرؤوس الأموال ، يوفر سعر الصرف المرن الحماية من الصدمات الخارجية، خاصة عندما تكون الأجر والأسعار المحلية بطيئة التغير
درجة حركية رؤوس الأموال	كلما كانت حركية رؤوس الأموال كبيرة كلما زادت صعوبة الحفاظ على نظام الصرف الثابت
درجة مرونة الأسعار و الأجر	كلما كانت الأجر الحقيقية ثابتة كلما كانت الحاجة الى مرونة نظام الصرف لمواجهة الصدمات الخارجية
درجة مصداقية السلطات النقدية	كلما كانت فعالية البنك المركزي في مكافحة التضخم ضعيفة كلما زادت الحاجة إلى تبني نظام صرف ثابت
نظام تثبيت الأسعار	عندما تكون الأسعار مثبتة بعملة المستهلك فانه في ظل نظام صرف مرن يبقى مستوى الاستهلاك مستقر و لكن يتغير مستوى الاستهلاك إذا كانت الأسعار مثبتة بعملة المنتج سواء في ظل ثبات أو مرونة أسعار الصرف
السلع القابلة للتجارة و السلع غير القابلة للتجارة	وجود سلع قابلة للتجارة يزيد من درجة مرونة سعر الصرف رف بحث في غياب صدمات العرض فان التغيرات في مستوى الطلب تمتص عن طريق تغير أسعار السلع الغير قابلة للتجارة

Source : Laetitia Ripoll : «choix du regime de change quelles nouvelles ? » lameta
Université de Montpellier 1, 2001, P07 site : <http://t2m.univ-paris1.fr/fr/activites/colloques/2001/PDF/RIPOLL.L.pdf>.

المحور الثالث: أنظمة الصرف العربية والخيارات المستقبلية

1- أنظمة الصرف العربية :

تختلف الدول العربية فيما بينها من حيث الهياكل الاقتصادية والأنظمة المالية والمصرفية ودرجة تطورها فيمكن تقسيم الاقتصاديات العربية إلى ثلاثة مجموعات :

مجموعة 1 : مجموعة دول عربية مصدرة للبترول أي اقتصاداتها تعتمد على البترول أي أن الصادرات البترولية تشكل جزءا مهما من صادراتها منها الجزائر، البحرين، الكويت، العراق، الإمارات العربية المتحدة، قطر، المملكة العربية السعودية.

مجموعة 2 : مجموعة دول عربية لها اقتصادات متنوعة نوعا ما مثل : مصر، سوريا، اليمن...الخ.

مجموعة 3 : مجموعة دول عربية تعتمد اقتصاداتها على الزراعة واستخراج الموارد المعدنية منها : موريتانيا، جيبوتي، السودان.

1-1- تطور أنظمة سعر الصرف العربية :

بعد أزمة المكسيك (1994) والأزمة الآسيوية (1997) وأزمة روسيا (1998) وأزمة البرازيل (1999) تبين أن أي نظام صرف ماعدا نظام صرف مرن حر أو نظام صرف ثابت أنه نظام غير مستقر، أي أن أنظمة الصرف الوسيطة لا تسمح بتحقيق الاستقرار وأن تحرير التجارة والعملة ستؤدي إلى التخلي عن أنظمة الصرف الوسيطة وتبني الخيار الثنائي القطب أي نظام صرف ثابت أو نظام صرف مرن.

فخلال التسعينات نلاحظ أنه هناك تغير ملحوظ في توزيع أنظمة الصرف بالنسبة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي كما هو مبين في (الجدول رقم 03).

الجدول رقم(03) :تطور أنظمة سعر الصرف للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (FMI)

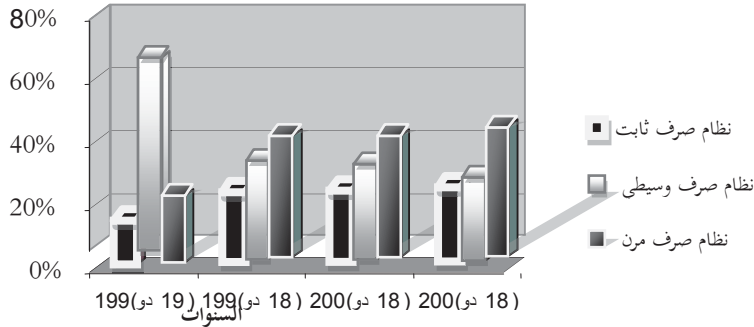
الدول الأعضاء	1991(195دولة)	1999(185دولة)	2000(186دولة)	2004(187دولة)
نظام صرف ثابت	15%	24%	25%	26%
نظام صرف وسيطي	62%	34%	33%	29%
نظام صرف مرن	23%	42%	42%	45%

المصدر: صندوق النقد الدولي إحصائيات 2004.

فمن خلال الجدول نلاحظ أن معظم الدول تتجه نحو أحد القطبين أي نظام صرف ثابت أو مرن فالدول المتبعة لنظام الصرف الوسيطي هي في تناقص مستمر عكس النظامين الآخرين بحيث ازداد عدد الدول المتبعة لنظام صرف ثابت من

15% إلى 26% وكذلك ارتفع عدد الدول المتبعة لنظام صرف مرن من 23% في سنة 1991 إلى 45% سنة 2004.

الشكل (02) تطور أنظمة سعر الصرف للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي (FMI)



المصدر: صندوق النقد الدولي إحصائيات 2004.

هذا بالنسبة للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي أي بصفة عامة ولكن عند ملاحظة تطور أنظمة الصرف العربية من خلال الجدول الموالي (جدول رقم 04) نلاحظ سيطرة نظام الصرف الوسيطي على أنظمة الصرف الأخرى أي أن الدول العربية لازال معظمها يتبع نظام صرف وسيطي.

الجدول 04 : تطور أنظمة الصرف الدول العربية

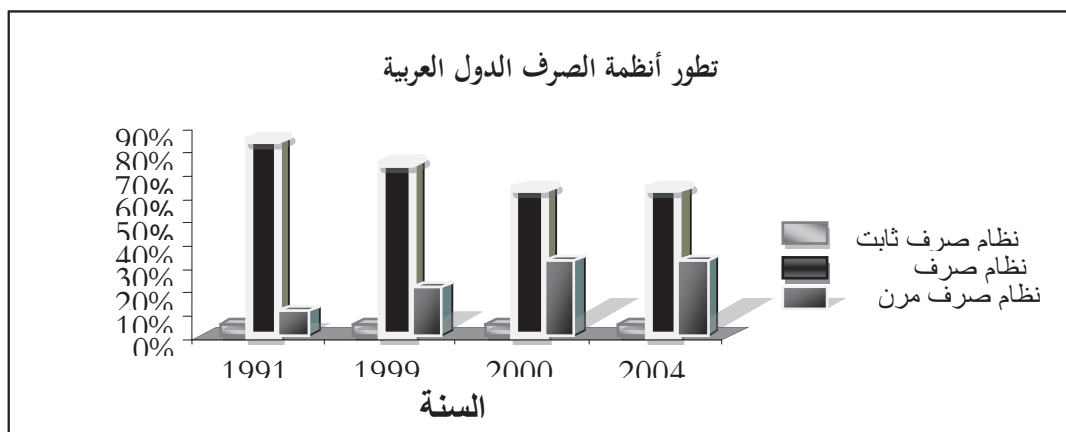
2006	2000	1999	1991	أنظمة صرف الدول
جيبوتي (1)	جيبوتي (1)	جيبوتي (1)	جيبوتي (1)	نظام صرف ثابت
(12)	(12)	(19)	(16)	نظام صرف وسيطي
البحرين، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، العربية	البحرين، العراق، الكويت، لبنان، عمان، العربية السعودية، سوريا، تونس، ليبيا، الإمارات العربية المتحدة، الأردن،	البحرين، العراق، لبنان، عمان، العربية السعودية، سوريا، تونس، ليبيا، المغرب، مصر، الأردن،	البحرين، العراق، لبنان، الكويت، عمان، العربية السعودية،	

السعودية، سوريا، ليبيا، المغرب، الإمارات العربية المتحدة.	قطر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت.	المغرب.	تونس، سوريا، ليبيا، المغرب، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الأردن، قطر، الجزائر، السودان.	
(6) الجزائر (م.م) موريتانيا (م.م) السودان (م.م) تونس (م.م) مصر (م.م) اليمن (م.ح) مصر (م.ح)	(6) موريتانيا (م.م) السودان (م.م) تونس (م.م) مصر (م.م) اليمن (م.ح) الجزائر (م.م)	(4) الجزائر (م.م) موريتانيا (م.م) السودان (م.ح) اليمن (م.ح)	(2) موريتانيا (م.م) اليمن (م.ح)	نظام صرف مرن

م.م : معوم مدار م.ح : معوم حر

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2000، 2004.

الشكل (03) : تطور أنظمة الصرف الدول العربية



المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2000، 2004.

وعليه فإنه عند مقارنة تطورات أنظمة الصرف العربية مع تطورات نظم الصرف للدول الأخرى نجد انه هناك تناقض بحيث تخلت معظم الدول عن أنظمة الصرف الوسيطة نتيجة للأزمات التي عرفتتها بعض الدول في ظل هذا النظام إلا أن الدول العربية مازالت تحتفظ بها.

2- أنظمة الصرف العربية وفعاليتها الاقتصادية :

2-1) أنظمة سعر الصرف والتضخم في الدول العربية :

كما رأينا في الجانب النظري فإن العلاقة بين معدلات التضخم المسجلة ونظام سعر الصرف تبقى ضعيفة إلا أن نظام سعر الصرف يمكنه التأثير على التضخم من خلال التأثير إما على أسعار الواردات أو المستوى العام للأسعار. فبمقارنة معدلات التضخم للدول العربية المتبعة لمختلف نظم الصرف فإننا نجد أن البلدان العربية التي أخذت بنظم صرف مرنة كانت لها نوعا ما معدلات تضخم مرتفعة حيث أن متوسط معدل التضخم للدول العربية المتبعة لنظام صرف مرن في سنة 2010 هو 7.75 وفي 2011 سجلت ارتفاعا الى نسبة 10.4 عكس البلدان العربية التي أخذت بنظم سعر صرف ثابتة مثل دول الخليج التي سجلت معدلات تضخم مستقرة وثابتة حيث أن متوسط معدل التضخم للدول العربية المتبعة لنظام صرف ثابت في سنة 2010 هو 4.13 وفي 2011 سجلت ارتفاعا الى نسبة 5.14 وبالتالي تفتقر أنظمة الصرف الثابتة بمعدلات تضخم منخفضة عكس أنظمة الصرف المرنة التي تكون فيها معدلات تضخم مرتفعة نوعا ما كما هو مبين في الجدول رقم (05)

الجدول (05) : متوسط معدلات التضخم للدول العربية

دول لها نظام صرف وسيطي وثابت	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة	دول لها نظام صرف مرن	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة
	2010	2011	2000/1990	2010/2000
المغرب				
الأردن				
لبنان				
سوريا				
ليبيا				
الكويت				

قطر	1.0	0.9		3.9	4.5
عمان	5.0	4.4		13.0	18.1
السعودية	4.5	5.0		11.2	19.5
البحرين	4.4	...		4.4	3.5
الامارات	6.5	15.9		11.7	11.1
	4.5	4.9		2.3	5.8
	2.4	1.9			
	4.0	3.9			
	3.8	3.7			
	2.0	-0.4			
	0.9	0.9			
	4.0	5.1			
	2.4	5.2			
متوسط الفترة	4.13	5.14	متوسط الفترة	7.75	10.4

المصدر: صندوق النقد الدولي : « آفاق الاقتصاد العالمي تحولات وتوترات » 2013 ص 160.

وبالتالي يمكننا أن نؤكد بالنسبة للدول العربية أن تبني نظام صرف ثابت يؤدي إلى تحقيق معدل تضخم منخفض عكس نظام صرف مرن الذي يقترن بمعدل مرتفع للتضخم.

2-2- أنظمة سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية :

كما رأينا في الجانب النظري فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي ونظام سعر الصرف تبقى ضعيفة إلا أن نظام سعر الصرف يمكنه التأثير على النمو الاقتصادي من خلال التأثير إما على الاستثمار أو على الإنتاجية أو على التجارة الخارجية. فبمقارنة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية المتبعة لمختلف نظم الصرف فإننا نجد أن البلدان العربية التي أخذت بنظم صرف مرنة كانت لها نوعاً ما معدلات تطور PIB مستقرة عكس البلدان العربية التي أخذت بنظم سعر صرف ثابتة مثل دول الخليج حيث عرفت تغير نسبي في نمو معدلات الناتج المحلي الخام لها وهذا مايمكن ملاحظته من خلال متوسط الفترتين لكل نظام صرف (الجدول رقم 06)

الجدول(06) : متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة		دول لها نظام صرف مرن	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للفترة		دول له ا نظام صرف وسيطي وثابت
2010/2000	2000/1990		2010/2000	2000/1990	
3.6	1.6	الجزائر	4.7	2.8	المغرب
7.0	5.9	السودان	6.0	4.3	الأردن
4.5	7.0	اليمن	4.9	9.7	لبنان
5.6	5.0	تونس	4.6	6.3	سوريا
4.3	5.0	مصر	3.9	2.2	ليبيا
4.6	2.7	موريطاني	4.9	-2.8	الكويت
			13.4	6.7	قطر
			4.6	4.9	عمان
			3.4	3.1	السعودية
			5.9	4.5	البحرين
			4.4	5.8	الامارات
4.93	4.53	متوسط الفترة	5.92	4.19	متوسط الفترة

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

ولكن في العموم نجد أن معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية لازالت ضعيفة وذلك مقارنة بمعدلات نمو الدول المتقدمة ودول الأسواق الناشئة وذلك لضعف الإنتاجية وترجع الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية ابتداء من 2000 إلى ارتفاع أسعار البترول وارتفاع حصة الدول العربية من الصادرات البترولية بعد انخفاض الكميات المصدرة من طرف العراق، فنزويلا ونيجيريا.

ولكن هذا الارتفاع في معدلات النمو هو في الحقيقة أقل قيمة لأن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة اليورو وهذا ما يقلل من القيمة الفعلية لارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية وهذا لأن مختلف إيرادات الدول العربية هي بالدولار.

3- الخيارات المستقبلية المتاحة للدول العربية فيما يخص اختيار نظام سعر للصرف :

إن الدول العربية لا تزال تتبنى أنظمة صرف ثابتة رغم تكاليفه العالية على فعالية الاقتصاد ككل فالمرحلة التي تعيشها الدول العربية هي مرحلة تحول من تحرير التجارة الخارجية التكامل الجهوي والدولي، وتطوير الأسواق المالية وتحريرها هذا من جهة

ومن جهة أخرى فإن لظهور اليورو تأثير كبير على اختيارات الدول العربية فظهور اليورو غير من هيكلة النظام النقدي الدولي وزاد من خيارات نظم الصرف المتاحة للدول النامية والدول العربية وذلك للعوامل التالية :

- ارتباطها التجاري والاقتصادي الكبير مع أوروبا.

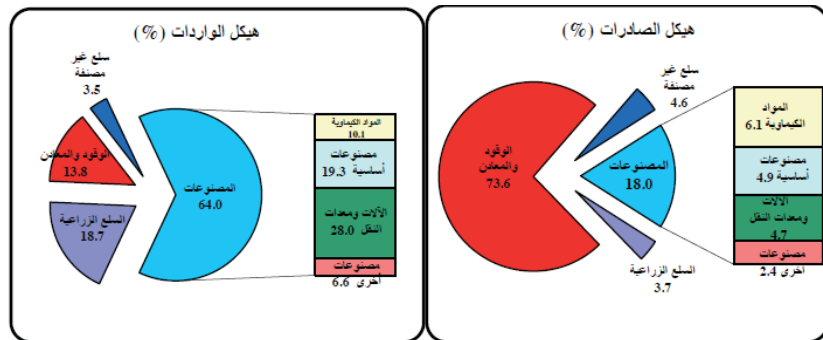
- سياستها المثقلة في التكامل الاقتصادي الدولي ولاسيما الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة.

- التغيرات الهيكلية المؤدية إلى زيادة تنوع الإنتاج ولاعتمادها الأقل على قطاع النفط والغاز كمصدر لدخل الحكومة وسلعة تصدير رئيسية.

فمعظم الدول العربية تتبع الربط بالدولار الأمريكي وذلك بسبب عدم وجود سياسات وهيئات نقدية متطورة قادرة على تبني سياسة نقدية مستقلة إلى جانب عوامل أخرى مثل صغر حجم الاقتصادات العربية وعدم تنوعها.

- فإذا أخذنا معيار نوع الصدمات التي تتعرض لها الدولة كأساس لاختيار نظام سعر الصرف الملائم فإن على الاقتصادات العربية اختيار نظام صرف من لامتناس هذه الصدمات الخارجية الحقيقية لأن حسب هيكلة الصادرات العربية نلاحظ أن معظمها من القود المعدني (ثروات طبيعية) حسب (الشكل رقم 4) وهذا ما يجعلها معرضة أكثر إلى صدمات حقيقة خارجية لأن معظم أسعار هذه المنتجات تحدد أسعار في الأسواق الدولية والطلب عليها غير من وهي مسعرة بالدولار الأمريكي²⁶.

الشكل (04): الهيكل السلي لصادرات و واردات الدول العربية



المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

ولكن نتيجة لاحتفاظ الدول العربية باحتياطات صرف كبيرة من الدولار الأمريكي نتيجة ارتفاع أسعار البترول ومردودية الاستثمارات الخارجية والفوائد المحصلة من الاستثمار في أدوات الخزينة الأمريكية فإن الاحتياطات الرسمية الخارجية في تزايد مستمر (الجدول رقم 07) وهذا ما يسمح للدول العربية بمواجهة هذه الصدمات الخارجية والحفاظ على ثبات أسعار الصرف لأن في نظام صرف ثابت يتم

²⁶ التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

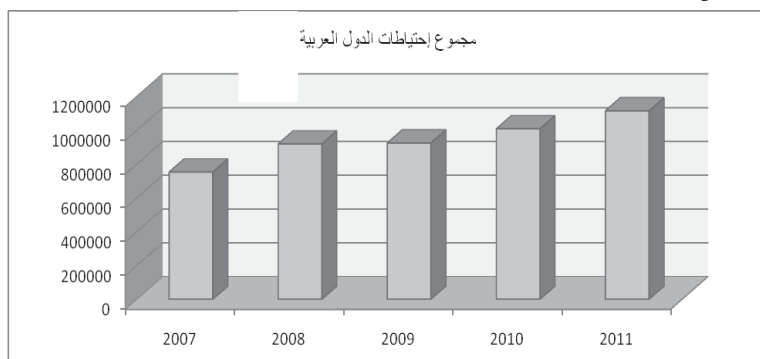
امتصاص الصدمات الخارجية عن طريق التغير في الأسعار والأجور ولكنها غالباً ما تكون ثابتة وتلجأ السلطات النقدية إلى احتياطات الصرف.

الجدول رقم (07): الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول العربية (مليون دولار)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011
مجموع احتياطات الدول العربية	752 399.0	918 437.5	924 519.5	1 008 261.2	1 114 626.9

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

الشكل (05): احتياطات الصرف الرسمية الخارجية للدول العربية



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

أما إذا أخذنا بمعيار الديون كأساس لاختيار نظام سعر صرف فإن دولة لها ديون خارجية من عملات أجنبية مع وجود نسبة من الديون غير مغطاة اختيار نظام صرف ثابت من أجل التحكم في ارتفاع (انخفاض) العملة وبالتالي الحد من زيادة خدمة الديون وذلك من خلال تسيير مخاطر الصرف، فنجد أن الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول العربية هي في تراجع مستمر منذ 2010، فبعض الدول العربية لجأت إلى التسديد المسبق للديون (مثلاً الجزائر) وبالتالي خفضت المديونية الخارجية لها وهو مما ينقص من إيجابيات تبني نظام صرف ثابت حسب الجدول (رقم 08).

الجدول (08): الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية 2010/ 2011.

البلد السنة	الأردن	تونس	الجزائر	جيبوتي	السودان	سوريا
2010	24.5	48.6	03.5	56.1	53.2	07.4
2011	21.9	50.3	02.2	52.4	55.7	07.2

البلد السنة	عمان	لبنان	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
2010	13.9	54.6	16.0	26.5	91.4	21.6
2011	12.7	51.5	14.3	26.5	85.6	21.6

المصدر: التقرير العربي الموحد لسنة 2012.

نلاحظ أن نسبة الديون الخارجية (مليون دولار) عالية بالنسبة لكل من موريتانيا، جيبوتي، تونس، السودان، لبنان، المغرب، اليمن في 2010 و 2011 بالتالي من الأفضل لهذه البلدان إتباع نظام صرف ثابت أما بالنسبة للدول الأخرى فإن نسبة الديون الخارجية ليست كبيرة وبالتالي لها الاختيار في إتباع نظام صرف ثابت أو مرن أو الاعتماد على مؤشرات

أخرى غير معيار الديون لاختيار نظام سعر صرف ملائم.

أما حسب معيار التطور المالي فإن نظام صرف مرن يتطلب

نظام مالي متطور والملاحظ أنه هناك اختلاف بين الدول العربية

فيما يخص التطور المالي (الجدول رقم 09 أعلاه)

الجدول (09) : درجة التطور المالي للدولة العربية

المصدر: صندوق النقد الدولي إحصائيات 2010.

تونس	5,57
المغرب	5,45
اليمن	4,48
الجزائر	3,87
جيبوتي	3,79
السودان	3,45
موريتانيا	3,23
ليبيا	1,13
سوريا	0,99
المعدل	5,05

وسلم تقييم التطور المالي هو كالتالي، أقل من 2,5 معدل تطور

جد منخفض، ما بين 2,5 و 5,0 منخفض، ما بين 5,1

و 6,0 متوسط، ما بين 6 و 7,5 مرتفع، أكثر من 7,5 جد

مرتفع.

فمن خلال تحليلنا للجدول نلاحظ أن دول الخليج هي التي لها درجة تطور مالي عالي وفي مقدمتها البحرين، ثم تأتي بعدها

مصر وتونس والمغرب الذين حققوا معدلات متوسطة في تطور

القطاع المالي وبالتالي يمكن لهذه الدول تبني أنظمة صرف أكثر

مرونة نظرا لتطور القطاع المالي لها، أما باقي الدول فما عليها إلا

إتباع أنظمة صرف ثابتة لأن التقلبات الكبيرة في أسعار الفائدة

وأسعار الصرف زيادة على ضعف هيكله البنوك ستؤثر على

النظام المالي والنظام البنكي للدولة وقد تؤدي إلى حدوث

أزمات صرف.

أما على أساس الانفتاح الاقتصادي فإن مختلف الدول العربية

تتحكم أو تراقب حركة رؤوس الأموال وذلك بهدف عزل

درجة التطور المالي للدول العربية	
البحرين	7,66
لبنان	6,97
الأردن	6,93
الكويت	6,80
الإمارات العربية المتحدة	6,37
العربية السعودية	6,37
عمان	6,13
قطر	5,68
مصر	5,60

المضاربة ومواجهة الصدمات وهو ما يجعلها تحتفظ بأنظمة سعر صرف ثابتة، فالجدول رقم (10)، يبين درجة مراقبة الدول العربية للتحويلات المالية، الميزان الجاري إلى جانب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهو ما يعطي مؤشر للانفتاح الاقتصادي.

الجدول (10) : مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي (مؤشرات الانفتاح محصورة ما بين {0-1}).

الدولة	مؤشرات انفتاح الميزان الجاري وتدفقات الاستثمارات المباشرة لسنة 2009	معدل نمو الاستثمارات المباشرة
الأردن	0,09	1,8
الإمارات ع. م	0,08	0,3
البحرين	0,11	6,9
تونس	0,53	2,5
الجزائر	0,45	0,6
العربية السعودية	0,2	0,3
السودان	0,5	1,5
سوريا	0,62	0,8
عمان	0,13	0,6
قطر	0,08	1,7
الكويت	0,15	0,1
لبنان	0,11	0,8
ليبيا	0,59	0,2
مصر	0,18	1,2
المغرب	0,42	0,2
موريتانيا	0,51	2,4
اليمن	0,09	1,6
المعدل	0,28	1,5

المصدر: صندوق النقد الدولي إحصائيات 2011.

فمن الجدول نلاحظ بصفة عامة أن دول الخليج هي مندمجة في الأسواق المالية الدولية ولا تضع قيود كبيرة أمام حركة رؤوس الأموال وقد حققت درجات انفتاح اقتصاد عالية نفس الحال بالنسبة للأردن ومصر ولبنان، وعليه فإنه كلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كلما كانت نسبة التجارة كبيرة وبالتالي ملائمة نظام سعر الصرف الثابت لهذا النوع من الاقتصاد بسبب انعدام أو انخفاض تكاليف المبادلات أو التحويلات الدولية ونقص المخاطر المتعلقة بها، وهنا يطرح إشكال جديد وهو إشكال عملة الربط بالنسبة للدول العربية فكما ذكرنا سابقا فمعظم الدول العربية تربط عملاتها بالدولار الأمريكي ولكن

بعد ظهور اليورو والعلاقات التي تربط الدول العربية بالاتحاد الأوروبي فأصبح الخيار أمام الدول العربية هل تربط عملاتها بالدولار الأمريكي أو باليورو؟.

وفي دراسة لـ Alebina, Barroque Tenreyro (2002) حيث قدموا منهجية في اختيار عملة ربط على أساس ثلاثة معايير : التوسع في التجارة الخارجية، التأثير على درجة التحرك المشترك للأسعار والإنتاج، تخفيض التضخم الناجم عن الربط بعملة ذات التضخم منخفض.

الجدول (11): النتائج التجريبية للبلدان العربية

البلد	التجارة	VP : تحركات السعر	SVY : تحركات الناتج
الجزائر	اليورو	اليورو	اليورو
إيران	اليورو	اليورو	اليورو
الأردن	اليورو	الدولار	اليورو
موريتانيا	اليورو	اليورو	اليورو
المغرب	اليورو	اليورو	اليورو
عمان	اليورو/الدين	الدولار	الدين
العربية السعودية	اليورو	الدولار	الدولار/اليورو
سوريا	اليورو	الدولار	اليورو
الإمارات العربية .م	الدين / اليورو	الدولار	اليورو

. Source :Alesina, Barro, Tenreyro (2002).

مقتبس من : د. ناصر سعدي : "خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس البلدان العربية"، تعقيب في ندوة : "نظم وسياسات أسعار الصرف"، إصدارات مجلة جسر التنموية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، نوفمبر 2003 ص77

فحسب معيار التجارة : سيتم اختيار اليورو كعملة ارتكاز أفضل للدول العربية في شمال إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط والخليج ماعدا عمان والإمارات لهما الخيار بين اليورو والدين نظرا لأهمية حجم تجارة الدولتين مع اليابان. أما حسب مدى تحرك النواتج (VY) فسيتم اختيار اليورو بالنسبة لجميع الدول العربية باستثناء عمان (الدين) والمملكة العربية السعودية حيث يبقى لها الخيار بين اليورو والدولار. وعلى أساس معيار التضخم (VP) فإنه سيتم اختيار الدولار الأمريكي بالنسبة للدول العربية في الشرق الأوسط والخليج وسيتم اختيار اليورو بالنسبة للدول العربية في شمال إفريقيا.

الخلاصة و النتائج:

إن لكل نظام سعر صرف إيجابياته و سلبياته و ليس هناك نظام صرف واحد امثل يناسب جميع الدول في آن واحد ، فعلى الدول الاختيار بين الاستقرار الذي يمنحه نظام الصرف الثابت و بين الاستقلالية النقدية التي تتحقق في ظل مرونة أسعار الصرف، ففي ظل الحركية المتزايدة لرؤوس الأموال كل الدول تعمل على تفادي الوقوع في أزمات نقدية، فخلال 30 سنة

الأخيرة أغلبية الأزمات وقعت في دول ذات نظام صرف مرن ولكن أخطرها كانت في دول ذات نظام صرف ثابت ، لذلك ينبغي للاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الاسمية أن تختار نظم صرف ثابتة لأنها تسمح بمواجهة هذه الصدمات ، أما الاقتصاديات الأكثر عرضة للصدمات الحقيقية فعليها اختيار نظم صرف أكثر مرونة . ولا يكفي تبني نظام الصرف مرن وحده لتحقيق فعالية أو تم اسك نظام النقدي و انما يلزم تحديد هدف وسيطي او نقطة ربط اسمية (point d'ancrage nominal) مثل استهداف معدل محدد للتضخم على المدى المتوسط .

لقد مكنتنا هذه الدراسة من التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل في:

- إن الدول تختار نظام سعر الصرف الذي يتلائم مع هيكلتها الاقتصادية ويعمل على تحقيق استقرار اقتصادها الكلي لذا فعلى كل دولة اختيار نظام سعر صرف أمثل يتماشى وطبيعة اقتصادها، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التجارب السابقة للدول وهذا ما لم تفعله معظم الدول العربية، فما زالت معظم الدول العربية تتبع نظام صرف وسيطي رغم أن معظم الدول تخلت عن أنظمة الصرف الوسيطة نتيجة للأزمات التي عرفتتها بعض الدول في ظل هذا النظام، واتجهت نحو أحد القطبين (الخيار الثنائي القطب "نظام صرف ثابت أو نظام صرف مرن").

- أنظمة سعر الصرف تؤثر على نتائج الاقتصاد الكلي وعلى سياسة الميزانية والسياسة النقدية للدولة رغم أن تجارب الدول لا تبين تفوق نظام سعر صرف على آخر في مجال الفعالية الاقتصادية إلا أننا نمكن أن نقول أن الدول التي اتبعت أنظمة صرف ثابتة سجلت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بالدول التي اتبعت أنظمة صرف أكثر مرونة، أما بالنسبة لمعدلات النمو فإنه ليس هناك اختلاف كبير عند مقارنة معدلات النمو للدول المتبعة لأنظمة سعر الصرف ولكن سجلت الدول المتبعة لأنظمة صرف مرنة معدلات نمو أكبر نسبياً مقارنة بالدول المتبعة لأنظمة صرف ثابتة .

- عدة معايير محددة لاختيار عملة الربط كانت تنحاز إلى اختيار اليورو كعملة ربط للعملة الموحدة (العملة الموحدة لدول التعاون الخليجي) عوض الدولار، منها نسبة المبادلات التجارية الكبيرة مع الاتحاد الأوروبي، وزيادة تنافسية الصادرات الغير البترولية ومع ذلك فقد اختارت دول الخليج إنشاء اتحاد نقدي في 2010 وأن تكون هناك عملة موحدة للدول مجلس التعاون الخليجي مربوطة بالدولار الأمريكي.

أما بالنسبة لبقية الدول العربية فمن الضروري أن تفكر في الصدمات الحقيقية الخارجية المنشأ التي تتعرض لها اقتصاداتها مثل التغيرات في معدلات التبادل التجاري وقضايا الأمن وبالتالي فإن اختيار أنظمة صرف أكثر مرونة سيكون أكثر ملائمة لمساعدتها في التكيف مع تزايد التدفقات الرأسمالية إليها ومع الصدمات الخارجية المنشأ، في حين أن أشكال الربط الثابتة أو النطاقات الضيقة لتقلب سعر العملة يمكن أن تكون لها تكلفة اقتصادية ثقيلة وبصورة خاصة إذا لم يتم التصدي في الوقت المناسب لجمود أسواق العمل والأجور الاسمية والمراكز المالية الأضعف للبلدان.

قائمة المراجع:

المؤلفات باللغة العربية:

- بلقاسم العباس « سياسات أسعار الصرف » ، إصدارات مجلة جسر التنمية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، نوفمبر 2003 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2000 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2004 .

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 .
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007.
- حسان خضرم: " تنمية المشاريع الصغيرة" ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت " ، نوفمبر 2003 .
- صندوق النقد الدولي إحصائيات 2004.
- مايكل بوردي : " المنظور التاريخي لاختيار نظام سعر الصرف " مداخلة في ندوة : " نظم وسياسات أسعار الصرف " ،، إصدارات مجلة جسر التنمية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط-الكويت، نوفمبر 2003 .
- محمود حميدت : "مدخل التحليل النقدي" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2000.
- ناصر سعيدي : " خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس البلدان العربية " ، تعقيب في ندوة : "نظم وسياسات أسعار الصرف " ، إصدارات مجلة جسر التنمية العدد 23، المعهد العربي للتخطيط - الكويت، نوفمبر 2003.

المؤلفات باللغة الأجنبية:

- Amina Lahrèche –Révil : « les régimes de change » édition la Découverte, collection Repères, Paris, 1999.
- Adel ben Youssef : « cours de macroéconomie Approfondie : Mundell – Fleming I » Université de Paris SUD 11, 2007,
Site : www.benyoussef.net/fr/documentsdecours/macroeconomie
- Blayne Haggart : « les régimes de Taux de change : les choix Possibles », Publication du gouvernement du CANADA (service des dépôts) Octobre 1999.
Site : dsP-Pwgs.gc.ca/collection-r/LOPBDP/BP/pcb-FHTLM9914.
- Darine Ghane : « régime et politique de change dans les pays arabe » Master recherche analyse et politique économique, université de montpellier 1 ,2005-2006.
- Kenen Peter B : « Theory of Optimum currency areas :an electric view », Monetary problems in the international economy, University of Chicago ;1969.
- Laura wallace : « Un économiste en avance sur son temps Robert Mundell », Revue finances et développement ; FMI ;septembre 2006.
- Laetitia Ripoll : «choix du régime de change quelles nouvelles ? » lameta Université de Montpellier 1 ,2001 .
Site : <http://t2m.univ-paris1.fr/fr/activites/colloques/2001/PDF/RIPOLL.L.pdf>
- Loukas Stemitsiotis : « taux de change de référence et système monétaire internationale », édition Economica, Paris, 1992.
- Marie – Thérèse, Boyer- Xamheu, Ghislain- Deleplace : « changes flexibles ou étalon international, les leçons de l’histoire » traduction de l’ouvrage de Milton Freidman : « Episodes in Monetary History » New York : Harcourt Brace Jovanovich 1992, édition DUNOD, Paris, Novembre 2002.
- Mundell Robert A : « A theory of optimum currency areas », American economic reviews, vol 51;1961.

- McKinnon R : « Optimum currency areas », American economic reviews, vol 53;1963.
 - Paul krugman ; Maurice Obstfeld ; Marc Melitz ; Gunther capelle ;Matthieu Gozet : « Economie internationale»;édition Pearson Education ;France 9em édition ;2012.
 - Pierre salles : « Problèmes économique généraux », Macro économie 2. Édition DUNOD 6ème édition, Paris, 1986.
 - Samia Kazi Aoul : « la crise Argentine 1998-2001 : le rôle des institutions financières internationales dans la gestion de la crise » édition HCCI, Paris, Octobre 2001.
- Site : www.HCCi.gouv.fr/lecture/etude.

التحول الاقتصادي ونقل الملكية بناء على التجربة الجزائرية و الدولية

غرداين عبد الواحد أستاذ محاضر ب

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تشهد اقتصاديات العديد من الدول في الآونة الأخيرة مجموعة من المتغيرات التي أثرت بشكل كبير على مساراتها وتوجهاتها، وذلك بهدف إجراء بعض الإصلاحات المالية والنقدية الاقتصادية لعلاج القصور والاختلالات الهيكلية. وتعتبر الاختلالات في النظام الإنتاجي وعلى رأسها الاختلال الناشئ عن سيطرة القطاع العام وضعف كفاءته الإنتاجية من أهم الأمور التي تمثل حجر الزاوية في إصلاح الاقتصاد الحقيقي في هذه الدول . وقد برزت عملية التحول ونقل الملكية كأحد الأساليب الإصلاحية للهيكل الإنتاجي لمعظم اقتصاديات تلك الدول وعلى الأخص الدول النامية أو تلك التي كانت تنتهج أسلوب اقتصاد المركزي والملكية العامة لكافة المرافق والمؤسسات وعليه فإن موضوع هذه الورقة يلقي مزيداً من الضوء على التحول الاقتصادي و نقل الملكية المؤسسات العمومية الجزائرية على ضوء التجارب الدولية.

ولسلامة العرض، ورغبة في إنجاز هذه المهمة العلمية رأيت أن تقسيم هذا المقال يأتي على الشكل التالي:

كلمات مفتاحية: عملية التحول، نقل الملكية، الإصلاحات الاقتصادية، الملكية الخاصة، الملكية العامة.

Résumé :

Les économies de plusieurs pays ont connu ces dernières années une série de changements, qui ont déterminé leurs tendances et dirigé leurs processus vers des réformes financières bancaires et économiques, afin de redresser les déséquilibres structurels qui les ont caractérisées auparavant.

Ces réformes ont ciblé le redressement des déséquilibres du système de production, et plus particulièrement ceux résultant de la prédominance du secteur publique, et l'insuffisance de la compétence productive, étant la base de la réforme économique au sein de ces sociétés.

Ainsi apparût le transfert de la propriété comme méthode de réforme de la structure de la production des économies de ces sociétés notamment les pays en voie de développement ou ceux qui avait opté pour le système de centralisation ou bien la propriété publique de tous les organismes et institutions.

Mots clés: Processus de transfert, transfert de propriété, les réformes économiques, la propriété privée et la propriété publique.

Abstract:

The economies, of many countries in recent, Witness a set of changes that significantly affect their courses and instructions in order to make economic reforms to remedy the defects and structural imbalances.

These imbalances, in the production system and above it, there is the imbalance emerging from the public sector and its low productive efficiency , are considered